

الشهادة التي أدلى بها وزير الخارجية الأميركي، جيمس بايكر، أمام لجنة الاعتمادات في مجلس النواب، يعلن فيها الربط المباشر بين الموافقة على ضمانات القروض لإسرائيل وتجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة¹

واشنطن 1992/2/24

في أول رد علني على طلب تل أبيب، وللمرة الأولى منذ سنوات تضع واشنطن شروطاً على تقديم مساعدات الى حليفها، ربط أمس وزير الخارجية الأميركي السيد جيمس بايكر منح إسرائيل ضمانات قروض قيمتها عشرة مليارات دولار بوقف الاستيطان اليهودي تماماً في الأراضي العربية المحتلة. ورفضت إسرائيل هذه الشروط آملة في التوصل الى حل وسط، بعدما كان رئيس وزرائها اسحق شامير شدد قبيل الإعلان الأميركي، على الاستمرار في سياسة بناء المستوطنات، قائلاً أن أي حكومة اسرائيلية أخرى في المستقبل لن توقف إقامتها.

وترافق إعلان بايكر مع افتتاح الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل في واشنطن وبعد ساعات من موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي. وخير بايكر، في كلمة له أمام لجنة فرعية في الكونغرس الأميركي، إسرائيل بين أمرين، إما ان توقف النشاط الاستيطاني في مقابل ضمانات قروض قيمتها عشرة مليارات دولار على مدى خمس سنوات، وإما ان تقبل بحسم مبلغ من المال من مجمل الضمانات مماثل لكل ما ينفق على استكمال المستوطنات والمساكن التي كانت قيد الإنشاء فعلاً اعتباراً من أول كانون الثاني 1992. وقال: "سنؤيد ضمانات قروض تصل الى ملياري دولار (في السنة) على مدى خمس سنوات إذا كان هناك وقف للنشاط الاستيطاني أو انهاءه (...). ومن ثم قلنا أننا سنؤيد تقديم ضمانات قروض أقل حجماً إذا أوقف أو أنهى أي نشاط تشييد جديد (...). وسنكون على استعداد لتأييد ضمانات قروض من غير ان نشترط وقف النشاط الاستيطاني أو انهاءه بالنسبة الى تلك الوحدات (التي كانت قيد الانشاء في أول كانون الثاني 1992). وإذا كنا سنفضل ذلك نود أن نرى نوعاً من مبدأ المعاملة بالمثل يطبق عن طريق حسم تكاليف إكمال (المساكن) من ضمانات القروض".

وشدد على ان وقف عمليات البناء يجب أن يشمل، من وجهة نظر الولايات المتحدة، العمليات المرافقة كتسوية الأرض وشق الطرق وحفر المجاري. وأبرز الأهمية التي تعلقها الحكومة الاميركية على الحكم بنفسها على مدى احترام قرار وقف بناء المساكن إذا ما اتفق على منح الضمانات. لكنه أشار الى أن الاتفاق الذي يجري التفاوض عليه لن يحظر إقامة المنشآت العسكرية.

¹ المصدر: النهار، بيروت، 1992/2/25.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>